الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2058
10 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العقد الدولي للقضاء على الاستعمار

الحلقة الدراسية الاقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لاستعراض الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبخاصة تطورها سياسيا نحو تقرير المصير بحلول عام ٢٠٠٠، المعقودة في بورت مورسبي، بابوا غينيا الجديدة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

المقرر: السيد داودي نغيلوتوا مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٧	٢
ثانيا -	تنظيم الحلقة الدراسية	٨ - ١٣	٣
ثالثا -	تصريف أعمال الحلقة الدراسية	١٤ - ٣١	٦
	ألف - وقائع الحلقة الدراسية	١٤ - ١٧	٦
	باء - موجز البيانات والمناقشات	١٨ - ٣٢	٧
رابعا -	النتائج والتوصيات	٣٣ - ٣٤	١١
	المرفقات		
الأول -	البيان الذي أدلى به السير جوليوس تشان، (GCMG, KBE, MP) رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦		١٦
الثاني -	البيان الذي أدلى به السيد كيلروي جينيا، وزير الخارجية والتجارة في بابوا غينيا الجديدة، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦		٢٣
الثالث -	قائمة المشتركين		٢٩
الرابع -	قرار بالاعراب عن التقدير لحكومة بابوا غينيا الجديدة وشعبها		٣٣

96-17147 220796 220796

أولا - مقدمة

١ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٣/٤٧ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار"، الذي ينص في جزء منه على ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

..."

"١ - تعلن الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار؛

"٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريرا يتيح للجمعية أن تنظر في خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين وأن تعتمد هذه الخطة".

٢ - وفي الدورة السادسة والأربعين، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار"، واعتمدت خطة العمل الواردة في تقرير الأمين العام (A/46/634/Rev.1)" التي تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين"، وطلبت فيهما، في جملة أمور، من اللجنة الخاصة القيام أثناء العقد، بتنظيم حلقات دراسية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب، وفي مقر الأمم المتحدة، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل باشتراك شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وممثليها المنتخبين والدول القائمة بالإدارة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والخبراء".

٣ - وفي القرار ٧٠/٤٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يدعو إلى التنسيق بين الوكالات المتخصصة عند قيامها بمساعدة الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي، ذكرت الجمعية العامة أنه:

"بالاضافة الى المشاكل العامة التي تواجه البلدان النامية، تعاني أيضا الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي، وكثير منها أقاليم جزرية صغيرة، من عوائق ناشئة عن تفاعل عوامل من قبيل حجمها، وموضعها النائي، وتشتتها الجغرافي، وقلة مناعتها إزاء الكوارث الطبيعية، وهشاشة نظمها البيئية، والقيود المعرقلة لمواصلاتها واتصالاتها، وبعدها الشديد عن المراكز السوقية، والمحدودية البالغة التي تتسم بها السوق الداخلية، وانعدام الموارد الطبيعية، وضعف القدرة التكنولوجية المحلية، وحدة مشكلة الحصول على إمدادات الماء العذب، وشدة الاعتماد على

الواردات وقلة من السلع الأساسية، ونضوب الموارد غير المتجددة، والهجرة، لا سيما هجرة الأفراد ذوي المهارات الرفيعة، ونقص الأفراد الإداريين، والأعباء المالية الباهظة".

٤ - وفي القرار ٣٩/٥٠ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وافقت الجمعية العامة على تقرير اللجنة الخاصة (A/50/23)، الذي دعا، في جملة أمور، إلى عقد حلقة دراسية في منطقة المحيط الهادئ، تنظمها اللجنة في عام ١٩٩٦، ويحضرها ممثلون لجميع المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥ - وكما جاء في المبادئ التوجيهية والنظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2042)، فإن الغرض من الحلقة الدراسية هو تقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما تطورها سياسيا نحو الحكم الذاتي بحلول عام ٢٠٠٠. وتقرر أيضا أن تحدد الحلقة الدراسية المجالات التي يمكن أن يوسع فيها المجتمع الدولي نطاق مشاركته في برامج المساعدة والتنمية وأن يعززها، وأن تعتمد الحلقة نهجا شاملا ومتكاملا لضمان تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في الأقاليم المعنية.

٦ - وستستفيد اللجنة الخاصة من المواضيع التي بحثتها الحلقة الدراسية في إجراء تقييم واقعي للحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأولت الحلقة الدراسية أهمية خاصة لنطاق عريض من آراء شعوب تلك الأقاليم. وكفلت مشاركة المنظمات والمؤسسات التي ساهمت بصورة نشطة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الأقاليم وبعض المنظمات غير الحكومية المختارة التي لها خبرة طويلة وثابتة في الأقاليم الجزرية. وأولي اهتمام خاص لمشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وذلك بغية وضع برامج لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تهدف إلى تعزيز تنميتها بصورة حقيقية ومستدامة.

٧ - وشكلت مساهمات المشاركين أساسا لنتائج وتوصيات الحلقة الدراسية، مما سيساعد اللجنة الخاصة عند نظرها في حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أثناء دورتها لعام ١٩٩٦.

ثانيا - تنظيم الحلقة الدراسية

٨ - عقدت الحلقة الدراسية في بورت مورسبي، بابوا غينيا الجديدة، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٩ - وعقدت الحلقة الدراسية ست جلسات شارك فيها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول القائمة بالإدارة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية، والشخصيات البارزة الذين دعوا بوصفهم ضيوفا خاصين، والمراقبون. وترد قائمة المشتركين في المرفق الثالث لهذا التقرير.

١٠ - وقام بإدارة الحلقة الدراسية سعادة السيد أوتولا أوتوك ساماناً، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة والقائم بأعمال رئيس اللجنة الخاصة، بمشاركة أعضاء اللجنة الخاصة الآخرين التالين: جمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وكوبا.

١١ - وفي الجلسة ١، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عين الممثلون التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب الحلقة الدراسية: سعادة السيد بيدرو نونيز - موسكيرا (كوبا) نائبا للرئيس وسعادة السيد داودي نغيلوتوا مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) مقررا.

١٢ - ونظرا لأن الجدول الزمني للحلقة الدراسية كان مضغوطا للغاية، فقد تقرر الخروج عن الممارسة المعتادة المتمثلة في تعيين رئيس للجنة الصياغة واقترح بدلا من ذلك أن يسهم جميع المشتركين في الصياغة، ولا سيما في صياغة المقترحات والتوصيات التي ستدمجها الأمانة العامة وتعرضها على الحلقة الدراسية لكي تنظر فيها وتعتمدها.

١٣ - وقد تضمن جدول أعمال الحلقة الدراسية المواضيع التالية:

١ - المسائل السياسية

(أ) حق تقرير المصير: المفهوم وتطبيقه على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ب) خيارات تقرير المصير المتاحة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخين على التوالي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠:

'١' مركز الدول المستقلة؛

'٢' الارتباط الحر مع دولة مستقلة؛

'٣' الاندماج مع دولة مستقلة؛

(ج) أي خيارات أخرى لتقرير المصير؛

٢ - المسائل الاقتصادية والاجتماعية

(د) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة وتأثيرها على ممارسة حقها في تقرير المصير؛

(هـ) القيود التي تعوق الأقاليم الجزرية الصغيرة وخيارات التنمية المتاحة لها؛

(و) مشاكل الاقتصادات الصغيرة المفتوحة هيكليا: الاعتماد الكبير على الواردات، ومحدودية عدد السلع الأساسية، والتقييد المفرط للأسواق الداخلية؛

(ز) إنتاج الأغذية: تنمية الأنشطة الزراعية الصغيرة النطاق ومصائد الأسماك؛

(ح) تنمية السياحة: تأثيرها على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وعلى البيئة؛

(ط) مسألة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛

(ي) تطوير الخبرات والمهارات في مجال الإدارة المالية، الضرورية للتفاوض بشأن الاستثمارات الأجنبية وإدارتها؛ والوصول إلى نظم المعلومات الكافية؛

(ك) تنمية الصناعات والقدرات التكنولوجية المحلية والمصنوعات لأغراض التصدير؛

(ل) تنمية الموارد البشرية وآثار الهجرة الداخلية والخارجية؛

(م) الآثار المترتبة على المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية مثل الاحترار العالمي، وارتفاع منسوب البحر، والتنمية المستدامة، وجدول أعمال القرن ٢١ بالنسبة للأقاليم الجزرية؛

(ن) التعاون الدولي والإقليمي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية: تقديم المساعدة وتنسيق التأهب للكوارث والوقاية منها؛

(س) دور الوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم؛

(ع) وصول الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة بهدف تحديد المجالات التي يمكن فيها توفير المساعدة التقنية والمساعدات الأخرى؛

(ف) المجالات المعينة التي يتطلب فيها التعاون الإقليمي تعزيزا من جانب كل من الأقاليم المعنية والوكالات الدولية: حفظ الموارد البحرية وحمايتها من الاستغلال المفرط؛ والنقل البحري والجوي؛ والتأهب للكوارث والإغاثة؛ والتعليم العالي؛ والبحث والتطوير؛ وترتيبات التجميع الإقليمية لتقاسم المهارات والخبرات الخاصة؛

(ص) المسائل المتعلقة بقانون البحار والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ق) تأثير المؤتمرات الدولية (لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ١٩٩٢؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ١٩٩٥؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ١٩٩٥) على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ثالثا - تصريف أعمال الحلقة الدراسية

ألف - وقائع الحلقة الدراسية

١٤ - افتتح الحلقة الدراسية سعادة السيد أوتولا أوتوك ساماناً في الساعة ١٠ من يوم ١٢ حزيران/يونيه، بصفته رئيس الحلقة الدراسية. وقدم السفير ساماناً رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، الرايت أونرابل السير جوليوس تشان، (GCMG, KBE, MP).

١٥ - واستهل السير جوليوس تشان أعمال الحلقة الدراسية وألقى خطابه الذي يرد مستنسخا بالكامل في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٦ - وفي الجلسة ٦، أدلى ممثل نائب الرئيس ببيان بشأن أسبوع التضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان (٢٧-٣١ أيار/مايو ١٩٩٦) ونصه كما يلي:

"منذ عام ١٩٧٢، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩١١ (د - ٢٧)، ما برحت حكومات وشعوب العالم تحتفل سنويا بأسبوع للتضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة. وهذا الاحتفال يتفق اتفاقا تاما مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة كما يتسق مع المبادئ المكرسة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي يرد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥).

"واليوم، عندما تنظر منظمتنا نظرة فاحصة إلى منجزاتها، فإنها تجد نجاحها في ميدان إنهاء الاستعمار معترفا به على النطاق العالمي. فقد نال مئات الملايين حريتهم واستقلالهم في موجة إنهاء الاستعمار التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة. وقد عززت عضويتهم في الأمم المتحدة بوصفهم دولا ذات سيادة الأساس الجوهري للمجتمع الدولي.

"إنا نذكر تاريخ حركات الكفاح ضد الاستعمار ونشيد بجميع من شارك فيها. وما زلنا نذكر التضحيات التي مكنت مئات الملايين من البشر من تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

"وبالرغم من أهمية ما تحقق من نجاح في ميدان إنهاء الاستعمار، فإن المهمة لم تنته بعد في ذلك المجال وتتطلب مزيدا من العمل المتضافر والدؤوب من جانب جميع المعنيين. فما زالت

هناك شعوب لم تتمكن بعد من ممارسة حقها في تقرير المصير. وهذه في أغلب الأحوال هي شعوب الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي الموجودة أساسا في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وتواجه هذه الشعوب، ضمن ما تواجه، مشاكل صغر حجمها، وقلة عدد سكانها، وموقعها الجغرافي النائي، ومحدودية مواردها الطبيعية، وتعرضها للكوارث الطبيعية. وتتطلب حالاتها التماس حلول جديدة وابتكارية موجهة نحو تنفيذ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي أعلنته الجمعية العامة في عام ١٩٨٨.

"واقتناعا منا بأنه فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار لا يوجد أي بديل لمبدأ تقرير المصير، فإننا نكرر مرة أخرى التأكيد على مشروعية جميع خيارات تقرير المصير المتسقة مع قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) ما دام هناك تيقن من أنها تعبر بحرية عن أماني الشعوب المعنية. وينبغي أن نواصل ممارسة المرونة والواقعية في جهودنا الرامية إلى إنجاز عملية إنهاء الاستعمار. وينبغي عدم تجاهل رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عندما نبحث مرة أخرى خيارات تقرير المصير المتاحة أمامها.

"وفي هذا الصدد، فإننا نناشد مرة أخرى الدول القائمة بالإدارة لتقديم دعمها القوي والمتواصل، وهي الدول التي يعد تعاونها مع اللجنة الخاصة أمر أساسيا لتقدم الأقاليم نحو تقرير المصير. وإننا نعول على الدعم الذي تقدمه الوكالات المتخصصة، التي ينبغي أن تواصل مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تحسين مستويات معيشتها وتشجيع اكتفائها الذاتي. كما نعول على المنظمات الإقليمية والدولية، التي ينبغي أن تستطلع سبلا جديدة توفر للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فرصا قانونية وسياسية للمشاركة في البرامج التي تتصل ببيئتها ومعايشها. ونعول على دعم جهودنا من جانب جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية.

"إننا نأمل ونعتقد أن جهودنا الدؤوبة المشتركة ستكفل الوفاء بالوعد فيما يتعلق بتحقيق الحرية والسلم الدائم والنمو المطرد والتنمية المستدامة لجميع شعوب كوكبنا وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".

١٧ - واستمعت الحلقة الدراسية في آخر جلساتها، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه، إلى بيان من الأونرابل كيلروي جينيا، وزير الخارجية والتجارة. في بابوا غينيا الجديدة ويرد ذلك البيان مستنسخا بالكامل في المرفق الثاني لهذا التقرير.

باء - موجز البيانات والمناقشات

١٨ - كرر رئيس وزراء جبل طارق، في بيانه، التأكيد على تصميم شعب جبل طارق على نيل الاعتراف الدولي بحقه في تقرير المصير. ورفض موقف الدولة القائمة بالإدارة الذي يعرقل حق الإقليم في تقرير

المصير بموجب أحكام معاهدة أوتريخت لعام ١٧١٣. وأكد أن سكان جبل طارق قد اكتسبوا منذ عام ١٩٠٤ هوية مستقلة ومتميزة. كما رفض موقف مملكة اسبانيا الذي يذهب إلى أن جبل طارق ليس له أي حق في تقرير المصير وأنه ينبغي نقل السيادة على الإقليم من الدولة القائمة بالإدارة إلى اسبانيا. وذكر رئيس وزراء جبل طارق أن الخيار المفضل لدى حكومته هو "خيار رابع" لإنهاء الاستعمار، وهو "أي مركز سياسي آخر يقرره الشعب بحرية". ومن شأن هذا أن يمكن شعب جبل طارق من إيلاء الاعتبار الواجب للسعي لتحقيق التطور الدستوري الذي يحتفظ بروابط بالدولة القائمة بالإدارة، مع الاحتفاظ بعضوية الإقليم الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وطلب رئيس الوزراء من اللجنة الخاصة أن تضمن إشارة إلى موقف الإقليم من الحوار الدائر بين الدولة القائمة بالإدارة واسبانيا وأن تمتنع من الآن فصاعدا عن تأييد القرارات السنوية الصادرة بتوافق الآراء بشأن جبل طارق دون الاعتراف بحق شعب جبل طارق في المشاركة على نحو كامل ومضمون في هذا الحوار. كما طلب من اللجنة الخاصة أن تستجيب لما طلبه جبل طارق في عام ١٩٩٥ من النظر في مدى ملاءمة معاهدة أوتريخت فيما يتعلق بخيار تقرير المصير المتاح لشعب جبل طارق.

١٩ - وكررت ممثلة جزر فوكلاند (مالفيناس) في بيانها الإعراب عن موقف شعب الإقليم الذي مفاده أن حق الأرجنتين في السيادة على الجزر غير معترف به لا من جانب جزر فوكلاند (مالفيناس) ولا من الدولة القائمة بالإدارة. وطلبت أن تعترف اللجنة الخاصة بحق إقليمها في تقرير المصير وأن تدرج الإشارة إلى ذلك الحق في القرار المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) الذي ستنظر فيه اللجنة الخاصة.

٢٠ - وكرر ممثل الاتحاد الديمقراطي التيموري في بيانه الإعراب عن موقف حركته التي مفادها أن تيمور الشرقية لها كيان ثقافي متميز يختلف اختلافا هائلا عن اندونيسيا. وذكر أن الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في تيمور الشرقية قد تدهورت وطلب من اللجنة الخاصة أن تنقل رغبة أبناء تيمور الشرقية بأن تتخذ الأمم المتحدة تدابير أكثر تحديدا لحمل اندونيسيا على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما كرر الإعراب عن رغبة أبناء تيمور الشرقية في أن تطالب الأمم المتحدة اندونيسيا بأن تنسحب من تيمور الشرقية، وأن تدع البرتغال تكمل عملية إنهاء الاستعمار، وأن تسمح لأبناء تيمور الشرقية بممارسة حقهم في تقرير المصير من خلال إجراء يخضع لإشراف دولي.

٢١ - وأشار نائب رئيس وزراء جزر تركس وكايكوس في بيانه إلى نزاع وقع مؤخرا بين الإقليم والحاكم الذي عينته الدولة القائمة بالإدارة وإلى التماس وجهه الإقليم إلى الدولة القائمة بالإدارة لاستدعاء الحاكم. كما ذكر أن الدولة القائمة بالإدارة لم تف بمسؤولياتها فيما يتعلق بمساعدة الإقليم في تطوره سياسيا نحو تقرير المصير بحلول عام ٢٠٠٠. وذكر أن ممثلي الإقليم المنتخبين ليست لديهم سلطات تذكر فيما يتعلق بالأولويات والأموال اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية للجزر. كما أشار إلى المشاكل التي نشأت في الجزر بسبب المهاجرين الهايتيين غير القانونيين. وطلب نائب رئيس الوزراء من اللجنة الخاصة أن تزور الإقليم وأن تتحقق من رغبات شعب جزر تركس وكايكوس في إعداد أنفسهم للحكم الذاتي.

٢٢ - وكرر ممثل جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (كاليدونيا الجديدة) الإعراب عن موقف حركته فيما يتعلق بعملية تقرير المصير للكاناكيين في كاليدونيا الجديدة وفيما يتعلق باتفاقات ماتينيون. ودعا إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم للحصول على معلومات مباشرة بشأن عملية تقرير المصير للكاناكيين. كما أعرب عن قلقه من أن تصويت السكان غير الكاناكيين قد يؤثر سلبا على نتائج الاستفتاء الذي سيجرى في المستقبل بشأن تقرير المصير في عام ١٩٩٨. وكرر الإعراب عن الرغبة القوية لشعب كاليدونيا الجديدة في الاستقلال.

٢٣ - وكرر ممثل اندونيسيا الإعراب عن التزام حكومته الراسخ بقضية إنهاء الاستعمار. وذكر أن عملية إنهاء الاستعمار يجب أن تعترف بالحقائق الموجودة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأنه من المهم أن تكون هناك روابط تعاونية وثيقة بين الدول القائمة بالإدارة وأغلبية السكان في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لزيادة الوعي بمختلف الإمكانات المتاحة للسكان وفي الوقت ذاته ضرورة تحقيق التنمية المستدامة. وقال إنه من الضروري أن تحمي الدول القائمة بالإدارة الاقتصادات الهشة للأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن طريق تعزيز تلك الاقتصادات وتنويعها من خلال جهود تعاونية تستند إلى الثقة المتبادلة والمساواة. وطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل بذل قصارى جهودها للتعجيل ببلوغ الهدف النبيل المتمثل في إنهاء الاستعمار ودعا إلى إقامة تعاون وثيق بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة.

٢٤ - وذكر ممثل اسبانيا أن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) يؤكد على الارتباط بين مبدأ تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء. وقال أيضا أن عددا من قرارات الجمعية العامة (٢٣٥٣ (د - ٢٢) و ٢٤٢٩ (د - ٢٣)) تذكر أنه سيتم تحقيق إنهاء الاستعمار في حالة جبل طارق عن طريق استعادة السلامة الإقليمية الكاملة لمملكة اسبانيا. وأشار إلى المفاوضات بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واسبانيا منذ إعلان بروكسل الثنائي الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وذكر ممثل اسبانيا أن كلا من المملكة المتحدة واسبانيا يعترف بأنه من المهم أن ينشئ جبل طارق اقتصادا مستداما وأنه توجد مشكلة اتجار غير مشروع، ولا سيما في المخدرات، في منطقة جبل طارق. وقال إن السلطات المحلية في جبل طارق لم تشارك في عملية المفاوضات في بروكسل، ولم تنفذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالفعل بين المملكة المتحدة واسبانيا. وقال إن عملية إنهاء استعمار جبل طارق يجب أن تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لسكانه وما يتميز به من خصائص فريدة في نظام بعيد الأثر للحكم الذاتي الإداري . واقترح أن تحث الحلقة الدراسية في توصياتها المملكة المتحدة على اختتام المفاوضات المتعلقة بإنهاء استعمار الإقليم وفقا لقرارات الأمم المتحدة واستعادة السلامة الإقليمية الكاملة لمملكة اسبانيا.

٢٥ - وذكرت ممثلة الأرجنتين أن مسألة جزر مالفيناس تمس السلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين وترتبط بأعمق مشاعر شعبها. وأشارت إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الخاصة والجمعية العامة والتي تعترف بوجود نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على جزر مالفيناس. كما ذكرت أن تفسير الأمم المتحدة لتقرير المصير لا يعني منح المواطنين البريطانيين في مالفيناس حق تقرير المصير الأمر الذي

من شأنه أن يعني القبول بأنهم سيصبحون محكمين في نزاع إقليمي يعد بلدهم طرفا فيه. وقال إن الأرجنتين أعربت مرارا وتكرارا عن التزامها واهتمامها بالمحافظة على أسلوب وطريقة حياة سكان الجزر، وبغية تحقيق ذلك، أعلنت استعدادها لتقديم الضمانات والكفالات اللازمة. واختتمت كلمتها بأن كررت الاعراب عن استعداد الأرجنتين لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة من أجل التوصل إلى حل سلمي وطويل الأمد للنزاع على السيادة.

٢٦ - وذكر الحاكم الإداري لتوكيلاو (نيوزيلندا) في بيانه أنه بينما يتكلم بوصفه ممثلا للدولة القائمة بالادارة، فإنه في الواقع يتكلم أيضا بوصفه أحد أبناء توكيلاو. وقال إن توكيلاو قد أثبتت في المرحلة الحالية لتطورها السياسي أن إنهاء الاستعمار يمكن أن يتحقق بنجاح من خلال التصميم المشترك لثلاثة أطراف فاعلة هي: شعب الإقليم المعني، والدولة القائمة بالإدارة، والأمم المتحدة. كما وجه انتباه المشتركين إلى أن أنماط وخبرات إنهاء الاستعمار قد لا توفر في حد ذاتها دليلا كافيا أو كامل الموثوقية تسترشد به الأمم المتحدة في سعيها للوفاء بولايتها المتعلقة بإنهاء ما تبقى من استعمار. وأشار إلى التطورات الأخيرة في الإقليم وأكد أن العملية تجري بمبادرة من توكيلاو وأن توكيلاو تتبع أسلوبا وشكلا للحكم الذاتي يلائمان بيئتها ملاءمة حقيقية. وقال إن دور نيوزيلندا يتمثل في المساعدة على تطوير الأماني في توكيلاو. وأشار الحاكم الإداري لتوكيلاو إلى مشروع التعديل المتعلق بتوكيلاو الذي يمنح الإقليم سلطات رسمية لتمكينه من إقامة وتشغيل حكومة وطنية خاصة به. وفي ختام كلمته، دعا المشتركين إلى أن يبحثوا بصورة أكمل ودون تحيز الخيارات الأخرى بخلاف الاستقلال والوضع الراهن في الحلقات الدراسية المقبلة.

٢٧ - وكرر ممثل البرتغال في بيانه الإعراب عن موقف حكومته الذي مفاده أن البرتغال لم تتمكن، من القيام بواجباتها إزاء شعب تيمور الشرقية واختتام العملية المؤدية إلى تقرير مصيره بسبب غزو الإقليم في عام ١٩٧٥. وفيما يتعلق بالتقارير التي جمعتها هيئات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعترف بها دوليا، وصف حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية بأنها تزداد سوءا. كما أشار إلى الحوار الجاري بين البرتغال واندونيسيا بشأن مسألة تيمور الشرقية تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة وذكر أن الجانبين اتفقا خلال الجولة السادسة من المحادثات على البدء في مناقشة المسائل الموضوعية، التي حددها الأمين العام، لاستطلاع السبل الممكنة للوصول إلى حل عادل وعالمي ومقبول دوليا لقضية تيمور الشرقية. وأكد أن حل القضية لن يكون ممكنا ولن يدوم دون تأييد شعب تيمور الشرقية. وقال إن حكومته تسعى إلى إنجاز عملية إنهاء الاستعمار في إطار الاحترام الكامل للحقوق المشروعة لشعب تيمور الشرقية على النحو المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

٢٨ - وناقش المشتركون بالتفصيل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مع التركيز بصفة خاصة على التطور الدستوري والسياسي للأقاليم نحو تقرير المصير والقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠، وهو الهدف الذي حددته الجمعية العامة في

قرارها ١٨١/٤٦ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" وخطة العمل التي تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين.

٢٩ - وقام المشتركون بدراسة الخيارات المتاحة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما بالإشارة إلى الأقاليم الواقعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى ما أحرزه شعب توكيلاو من تقدم ملحوظ في إيجاد صيغة لتقرير المصير تتفق تماما مع أمانيه وتقاليده والمستوى الحالي لوعيه الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي فضلا عن خبرته الفريدة. وأشاد المشتركون بدور الدولة القائمة بالإدارة، نيوزيلندا، في المساعدة على تطوير وتحقيق أماني شعب توكيلاو. كما لاحظ المشتركون مع الارتياح ما تم مؤخرا من اعتماد برلمان نيوزيلندا لمشروع التعديل المتعلق بتوكيلاو والذي يمنح الإقليم سلطات رسمية لتمكينه من إقامة وتشغيل حكومة وطنية خاصة به.

٣٠ - وعند النظر في الحالة في كاليدونيا الجديدة، قام المشتركون بتقييم مختلف العوامل التي تؤثر على عملية إنهاء استعمار ذلك الإقليم، بما في ذلك موقف الدولة القائمة بالإدارة، فضلا عن الاستقطاب السياسي إزاء قضية الاستقلال بين مختلف الأحزاب والحركات السياسية في الإقليم. وفي هذا الصدد، لاحظ المشتركون أن من شأن إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى كاليدونيا الجديدة أن ييسر التحقق من رغبات شعبها. كما دعوا إلى توسيع نطاق ما يقدم من دعم من أجل تقرير مصير الإقليم في مختلف منتديات الأمم المتحدة. واقترح أحد المشتركين زيادة الدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة في تيسير جهود التفاوض والمصالحة بين الدولة القائمة بالإدارة، والمنظمات الإقليمية، والأحزاب والحركات السياسية فيما يتعلق بعملية تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة.

٣١ - وناقش المشتركون الحالة في غوام مع التركيز على حق شعب الشامورو الأصلي في تقرير المصير. وطلب المشترك من غوام بالتحديد من اللجنة الخاصة أن تقاوم أية محاولات تبذل لرفع غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تحظى باهتمام اللجنة إلى أن يمارس شعب شامورو حقه في تقرير المصير، وطلب إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم.

٣٢ - كما ناقش المشتركون الحالة في تيمور الشرقية، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس. وتكلم المشتركون الممثلون للدول الأعضاء في الأمم المتحدة -- الأرجنتين واسبانيا واندونيسيا والبرتغال -- وكذلك المشتركون الآخرون، بما في ذلك ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ممارسة لحقهم في الرد أثناء مناقشة الحالة في تيمور الشرقية وجزر فوكلاند (مالفيناس) وجبل طارق.

رابعا - النتائج والتوصيات

٣٣ - في الجلسة الختامية، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اعتمد المشتركون في الحلقة الدراسية بتوافق الآراء هذا التقرير، الذي يتضمن النتائج والتوصيات التالية:

١ - إن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لا يعتبر كاملا بعد ما دامت هناك أقاليم لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير.

٢ - نظرت الحلقة الدراسية في الخيارات التي حددت في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) فيما يتعلق بممارسة حق تقرير المصير وبحثت خيار "الارتباط الحر بدولة مستقلة" حيث أنه قد يكون موضع اهتمام خاص للأقاليم الجزرية الصغيرة.

٣ - اتفقت الحلقة الدراسية على أن للأمم المتحدة دورا صحيحا ومستمرا في عملية إنهاء الاستعمار.

٤ - أعربت الحلقة الدراسية عن قلقها لأنه حتى بعد انقضاء ثلاثة عقود ونصف على اعتماد الإعلان، ما زالت هناك نواة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥ - وأحاطت الحلقة الدراسية علما باقتراح يدعو إلى النظر في خيار رابع بوصفه وسيلة مشروعة لإنهاء الاستعمار؛ وهو "أي مركز سياسي آخر يقرره الشعب بحرية".

٦ - وارتأت الحلقة الدراسية أن صيغة الارتباط الحر على النحو الذي يجري به تطويرها، تسلم بأن الموارد المحلية لا يمكن أن تكفي لتغطية الجانب المادي لتقرير المصير والحكم الذاتي دون مساعدة من الدولة القائمة بالادارة سابقا، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي.

٧ - وأكدت الحلقة الدراسية من جديد أنه فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار ليس هناك أي بديل لمبدأ تقرير المصير المعرب عنه في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وغيرهما من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٨ - وتوصي الحلقة الدراسية بأنه يجب عدم إجراء أية مفاوضات لتحديد مركز إقليم ما دون مشاركة وإسهام نشيطين من جانب شعب ذلك الإقليم.

٩ - وأكدت الحلقة الدراسية من جديد أن جميع الخيارات المتاحة لتقرير المصير هي خيارات صحيحة ما دامت متفقة مع رغبات الشعوب المعنية المعرب عنها بحرية ومطابقة للمبادئ المحددة تحديدا واضحا الواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وغيرهما من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١٠ - وكررت الحلقة الدراسية التأكيد على صحة النتائج والتوصيات التي اعتمدت في الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة في بربادوس (١٩٩٠)، وفانواتو (١٩٩٢)، وبابوا غينيا الجديدة (١٩٩٣)، وترينيداد وتوباغو (١٩٩٥).

١١ - وارتأت الحلقة الدراسية أن ما تحتاج إليه الأقاليم هو إجراء استطلاع دقيق ومثقف للخيارات الواقعية المتاحة لها فيما يتعلق بمستقبلها السياسي. وينبغي أن تجري مناقشات أكثر استنارة. وكان من رأيها أنه توجد حاجة بوجه خاص لأن تبحث على نحو أكمل ودون تحيز الخيارات الأخرى المتاحة بخلاف الاستقلال من ناحية والحالة الراهنة من الناحية الأخرى.

١٢ - وأوصت الحلقة الدراسية الجمعية العامة بأن توفر للجنة الخاصة الوسائل والموارد الكافية لتمكينها من الوفاء بولايتها في القضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ وخطة العمل.

١٣ - وكان من رأي المشتركين أن أعضاء اللجنة الخاصة والمؤيدين لعملها يلزم أيضا أن يظلوا يقظين أمام المحاولات التي تبذل لتقليص أو إلغاء أنشطتها بحجة التكاليف، ولا سيما عندما تأتي هذه المحاولات من الدول التي هي أيضا سلطات قائمة بالإدارة.

١٤ - وأوصت الحلقة الدراسية بأن تواصل الدول القائمة بالإدارة تعاونها مع اللجنة لكي تتمكن من إنجاز ولايتها فيما يتعلق بالأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي.

١٥ - وكررت الحلقة الدراسية التأكيد على أنه ينبغي للدول القائمة بالإدارة، كقاعدة عامة، أن تتقيد برغبات شعب الإقليم عند إعداد أي قانون للإقليم. وينبغي أن تعالج مسألة الهجرة من إقليم ما والهجرة إليه بأسلوب يحمي مصالح شعب ذلك الإقليم.

١٦ - وأكدت الحلقة الدراسية من جديد ضرورة أن توفد الأمم المتحدة بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للحصول على معلومات مباشرة عن عملية تقرير المصير.

١٧ - واعترفت الحلقة الدراسية بأنه بالنسبة للأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا يعتبر تقرير المصير غاية في حد ذاته. بل إن الأمر يستلزم أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مستمر في مرحلة ما بعد إنهاء الاستعمار.

١٨ - واعترفت الحلقة الدراسية بأنه بما أن معظم الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي هي جزر صغيرة نظمها الايكولوجية ضعيفة، ينبغي أن تقوم الدول القائمة بالإدارة بصياغة برامج المساعدة وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات والمؤسسات الأخرى

المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والحساسة بيئيا للتنمية المستدامة في تلك الأقاليم.

١٩ - واتفقت الحلقة الدراسية على أنه ينبغي أن تكون ممارسة تقرير المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مسبوقة بحملة تثقيفية لتمكين الشعوب المعنية من إجراء اختيارها وهي مدركة تماما لجميع الخيارات المتاحة المتفقة اتفاقا كاملا مع مبادئ تقرير المصير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

٢٠ - وكررت الحلقة الدراسية التأكيد على حق تقرير المصير لشعب الشامورو في غوام وأوصت بإيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم.

٢١ - ولاحظت الحلقة الدراسية مع الارتياح التطورات الدستورية الإيجابية التي حدثت في إقليم توكيلاو.

٢٢ - وفيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة، ارتأت الحلقة الدراسية أنه ينبغي للجنة الخاصة أن تتبع صيغة ذات شقين للمساهمة في تحقيق تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة. وفي ذلك الصدد، أوصت الحلقة الدراسية باتباع الإجراء التالي:

(أ) إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى كاليدونيا الجديدة في أقرب وقت ممكن؛

(ب) تأييد مطالب كاليدونيا الجديدة لتقرير المصير في المنتديات ذات الصلة بالأمم المتحدة؛

(ج) تيسير توفير التثقيف السياسي لمساعدة المشتركين في العملية السياسية في كاليدونيا الجديدة، سواء في الاستفتاءات على تقرير المصير أو فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات المتصلة بتقرير المصير؛

(د) المشاركة في ضمان النزاهة في الإعداد لإجراء الاستفتاءات على تقرير المصير وفي إجرائها.

كما أوصت الحلقة الدراسية بأن تقوم اللجنة الخاصة، بالتعاون مع الدول الأعضاء في منتدى جنوب المحيط الهادئ، بدعم جهود التفاوض والتصالح بين حكومة فرنسا والأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة.

٢٣ - وارتأت الحلقة الدراسية أنه يلزم أن تكون الحكومات في المنطقة يقظة في تصديها لما يبذل من جهود بهدف إضعاف التزامها بالقضاء على آخر آثار الاستعمار.

٢٤ - وكان من رأي الحلقة الدراسية أن عدم كفاية التأهب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي ينبغي ألا يكون على الاطلاق ذريعة لتأخير الحق في تقرير المصير والاستقلال.

٢٥ - وأوصت الحلقة الدراسية بأن تعجل اللجنة الخاصة جهودها من أجل إيجاد حل مرض لمسألة تيمور الشرقية.

٣٤ - وفي الجلسة ذاتها، اتخذ المشتركون قرارا يعرب عن التقدير لحكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة، يرد مستنسخا في المرفق الرابع لهذا التقرير.

المرفق الأول

البيـــان الـــذي أدلـــى بـــه السير جوليوس تشـــان،
(GCMG, KBE, MP) رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة
في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦

تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى، ومكتب اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، تبدأ اليوم أعمال حلقة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بإنهاء الاستعمار.

وأرحب بجميع أعضاء اللجنة الوقرين، وبالموظفين الداعمين لكم، وبالخبراء الذين ستتشاورون معهم، وبالأشخاص الآخرين الكثيرين الذين سيقدمون ورقات.

وعلى الرغم من الارتباك الذي ساد بشأن موعد انعقاد هذه الحلقة الدراسية، أعتقد أن اختيار التوقيت النهائي كان موفقا.

وقد استضافت بابوا غينيا الجديدة مؤخرا مؤتمر القمة العاشر لمجموعة "رأس الحربة" الميلانزية. وشاركت فيه الدول ذات السيادة التالية جزر سليمان وفانواتو وفيجي وبابوا غينيا الجديدة - وجميعنا من المستعمرات السابقة - وانضم إلينا ممثلون عن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في كاليدونيا الجديدة، من أجل مناقشة المسائل المتعلقة بمجموعتنا ومنطقتنا.

نحن أسرة ممتدة تشمل خمسة بلدان. أربعة منا بلدان مستقلة، أما الخامس فليس كذلك. فلا تزال كاليدونيا الجديدة مستعمرة تديرها سلطة استعمارية تقع في الجانب الآخر من الكرة الأرضية.

والنقطة التي أثيرها هنا، بأسلوب هادئ، هي أننا نحن الخمسة نعتبر أننا نتمتع بقدر كاف من الكفاءة لمناقشة أية مسألة تمس حياتنا ورفاه شعوبنا مهما كانت.

وكانت بابوا غينيا الجديدة محظوظة. فقد حققنا استقلالنا دون معارك دامية ودون مرارة.

ولبلدنا علاقات طويلة ووثيقة مع اللجنة الخاصة. فقبل حصولنا على الاستقلال، شاركت اللجنة الخاصة في بعثتين من بعثات الأمم المتحدة الزائرة، قدمتا تقارير عن الأوضاع الاستعمارية في بلدنا.

ومنذ ذلك الحين، تقوم بابوا غينيا الجديدة بدور فعال في شؤون اللجنة. وقد حظي إثنان من سفرائنا في نيويورك بشرف الفوز في الانتخابات لشغل منصب رئيس اللجنة وهو حقا شرف عظيم. وكان آخرهما ممثلنا الدائم الحالي، سعادة السفير أوتولا سمانا.

فقد أنجز أكثر من مجرد كونه على مستوى الثقة التي وضعتها حكومته في تفانيه لعمله وطاقته ومهاراته وذلك عندما انتخب رئيسا قبل بضعة أيام فقط.

سعادة السفير سمانا، إنكم تبدأون الآن فترة ولايتكم كرئيس أثناء النصف الثاني من العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. والموعد الأخير الوارد في اسم العقد يزيد من إلحاحية عملكم الهام.

وهي إلحاحية تتفق فيها بابوا غينيا الجديدة نفسها مع غيرها من حكومات وشعوب منطقتنا، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بحالة جيراننا فيما تبقى من أقاليم مستعمرة في جنوب المحيط الهادئ.

ولدى النظر إلى قائمة الأقاليم المشمولة باهتمام اللجنة الخاصة ترون أن ٥ أقاليم من بين ١٧ إقليما، أي حوالي الثلث في الواقع، تقع في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

وكان من دواعي سرور حكومتي استضافة هذه الحلقة الدراسية، الأمر الذي يدل على تفتح بابوا غينيا الجديدة، على الرغم من عدم تشابه آرائنا بشأن القائمة مع آراء اللجنة الخاصة دائما.

فجميع أقاليم منطقة جنوب المحيط الهادئ المدرجة على القائمة، مثلها مثل بابوا غينيا الجديدة، هي بلدان جزرية. وعدد سكانها ومساحتها أقل كثيرا من عدد سكاننا ومساحة أراضينا.

غير أن مناطقها الاقتصادية الخالصة كبيرة.

وجميع الأقاليم الخمسة هامة بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة. فهي هامة لأنها من جيراننا وتشاركنا في إدارة الأرصدة المشتركة من سمك التن وغيرها من الموارد البحرية، وهي هامة بشكل خاص بوصفها وطنا لبشر مثلنا لهم الحق في تقرير مصيرهم.

ولا يمكن أن نتجاهل أن شعوب العديد من الأقاليم المستعمرة لا تزال محرومة من الحقوق التي تعتبرها الآن بابوا غينيا الجديدة من المسلمات. وحين نحاول الوفاء بالتزامنا من أجل "تنشيط التعاون في منطقة المحيط الهادئ" بغية تحقيق الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها المنطقة، فنحن لا نركز فقط على التجارة والاستثمار وغيرهما من أشكال التعاون الاقتصادي.

بل نحن نهتم أيضا اهتماما شديدا بالموارد البشرية التي لا تزال أسيرة الحكم الاستعماري. وتعبر خطة المحيط الهادئ التي وضعتها حكومتي بوضوح عن عزمنا على وضع حد للاستعمار في المنطقة.

ونشعر نحن أبناء بابوا غينيا الجديدة، بوصفنا ميلانيزيين، بصلة وثيقة جدا مع جيراننا القريبين، سكان كاليدونيا الجديدة الأصليين من الكاناك.

وبوصفنا من سكان جزر المحيط الهادئ، فإننا نهتم بحقوق ورفاه شعوب بولينيزيا الفرنسية ووااليس وفوتونا وتوكيلاو وبيتكيرين.

وبوصفنا شعبا حكمه عدد من القوى الأجنبية المختلفة، يساورنا بالغ القلق إزاء حالة الآخرين الذين لا يزالون تحت الحكم الاستعماري، وذلك بعد مرور أكثر من ٥٠ عاما على إعلان ميثاق الأمم المتحدة أن جميع الأعضاء "... ينمون الحكم الذاتي ... ويقدرون الأماني السياسية لهذه الشعوب حق قدرها، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نموا مطردا".

وقبل ٢٠ عاما تقريبا، كان لي شرف وامتياز الخدمة في الحكومة حين حصلت بابوا غينيا الجديدة على استقلالها. وعندما اتضح أن الاستقلال سيصبح حقيقة بالفعل، كانت الأولوية بالنسبة لي تتمثل في كفالة نوعية النظام الذي سنعيش في ظله ويعيش في ظله أبناؤنا وأحفادنا.

وحين أنظر إلى حالة الشعوب فيما تبقى من أقاليم مستعمرة في المنطقة، يؤسفني أن أرى أنه بعد حوالي جيل، لا تبذل جهود كثيرة لاعدادهم لتحمل المسؤوليات التي قبلنا بها كمسؤولياتنا.

لقد آن الأوان بالفعل لأن يتخطى جنوب المحيط الهادئ مرحلة الاستعمار. وإن الجدول الزمني المحدد للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار بطيئ جدا في جوانب عدة. فوضع نهاية للحكم الاستعماري ليس سوى جزء من المسألة. وينبغي أن يتمثل هدفنا الحقيقي ليس في تخطي الاستعمار فحسب بل في النظر الى ما وراء نهاية الاستعمار بكثير.

ويجب أن نحدد نوعية المنطقة التي نريد العيش فيها وما نريد أن نخلفه من بعدنا لأبنائنا.

لقد وردت هذه المسألة بالذات في الإعلان المتضمن لاستراتيجية مجموعة "رأس الحربة" الميلانيزية للعشر سنوات القادمة والذي صدر قبل بضعة أيام فقط. كما وردت في البيان الذي صدر في عام ١٩٩٥ والذي يوجز نظرة منتدى جنوب المحيط الهادئ لسنة ٢٠٢٠.

وتُظهر هاتان الوثيقتان بوضوح تام أن الرؤية المشتركة للمنطقة بصدد المستقبل المرغوب هي رؤية ينتهي فيها الحكم الاستعماري في كاليدونيا الجديدة بشكل مبكر ومنظم وقاطع، مع صون حقوق السكان الأصليين من الكاناك بصورة خاصة.

وقد أجمع الرؤساء الذين ناقشوا موضوع منتدى جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٩٥ وأصدروا خطة العمل لـ "ضمان استمرار التنمية بعد سنة ٢٠٠٠"، على الاقتناع الراسخ بأن إنهاء الاستعمار ضروري لتحقيق السلام وإمكانيات التنمية في منطقتنا.

وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، كان الإطار الذي حصلت فيه البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ على استقلالها متمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك الاحترام المتبادل لوحدة الدول وسلامتها وسيادتها.

وفي واقع الأمر، كانت منطقتنا من المناطق الرائدة على الصعيد العالمي في ابتكار أنواع جديدة تماما من الترتيبات الدستورية التي حظيت بالقبول.

ولم تكن بابوا غينيا الجديدة هي البلد الوحيد الذي حاول تكييف الهياكل الموروثة لكي تتلاءم مع الحقائق المحلية ثم عدلها في ضوء الخبرة بغية ضمان قيام الحكومة فعلا بتوفير الخدمات لشعبنا.

وقد فعلنا ذلك عن طريق إصلاح نظمنا الحكومية على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي، من خلال تبسيط العديد من الإجراءات الرسمية وتوجيه الاهتمام إلى تحسين القانون والنظام.

ولا شك في أننا لسنا الوحيدين في التصدي لمشاكل خطيرة من الواضح أن بعضا منها من صنع البلد نفسه.

غير أن ذلك بلا جدال لا ينطبق على العديد من المشاكل الأخرى. ومهما كان مصدرها، فإن حكومتي مستعدة لاتخاذ القرارات الصارمة اللازمة للتغلب عليها وتنفيذ هذه القرارات.

إن بابوا غينيا الجديدة، مثلها مثل أي بلد مستقل آخر، مصرة بشدة على صون مركزنا كدولة، وحماية أنفسنا من جميع التهديدات غير المشروعة والخطيرة سواء كانت صادرة من داخل البلد أو خارجه.

ونُصر أيضا على أن تحترم الدول الأخرى حقنا في تسوية مشاكلنا المحلية بأنفسنا. ونلتزم، مثل جيراننا، بالتعامل مع الدول الأخرى على ذات الأساس.

ولذلك، فإن قلـــق بابوا غينيـــا الجديدة إزاء كاليدونيـــا الجديـــدة لا ينجم عن أي عداء لفرنسا أو استخفاف بها.

بل على العكس، إنه ناجم عن رغبتنا في تخطي فترة الاستعمار وتنمية العلاقات على أساس من المنفعة والاحترام المتبادلين.

ويعتقد كل من منتدى جنوب المحيط الهادئ ومجموعة "رأس الحربة" الميلانيزية، أنه بعد اتخاذ فرنسا قرار وقف التجارب النووية في المنطقة، ينبغي الآن إعادة قبولها كشريك لاحـق في حوارات المنتدى.

ونرى أن تلك خطوة منطقية لها ما يبررها.

وحين اجتمعت مجموعة "رأس الحربة" الميلانيزية في جزيرة كيريوينا التابعة لجزر تروبرياند، في مقاطعة خليج ملني، قبل بضعة أيام، تشرفنا بالترحيب بفيجي كعضو زميل.

وانتهزنا هذه الفرصة، ونحن جالسون معا بالطريقة الميلانيزية التقليدية، لكي يقوم زملاؤنا من جبهة الكاناك بإطلاعنا على الحالة في كاليدونيا الجديدة.

وأسفنا لما سمعناه من إمكانية تأجيل أو تغيير مسار العملية المنشأة بموجب اتفاقات ماتينيون، بناء على اتفاق جميع الأطراف الرئيسيين، وأكدنا من جديد التزامنا الشديد بمنح حق تقرير المصير في وقت مبكر لشعب الكاناك مع إعطائه ضمانات خاصة.

وأعربنا جميعنا عن "خيبة أملنا التامة لانهيار المحادثات الأخيرة بين السلطات الفرنسية وجبهة الكاناك بشأن ... التنفيذ".

ومن الضروري أن تحترم الاتفاقات القائمة، وقد طلبنا من فرنسا أن تلتزم بها التزاما تاما، نصا وروحا.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، يسرني أن أفيد أن المبادرة التي اتخذناها في مادانغ في العام الماضي - والمتمثلة في اقتراح أن تقوم بعثة وزارية إقليمية بزيارة كاليدونيا الجديدة لتقديم تقرير عن الحالة هناك إلى منتدى عام ١٩٩٦ - لا تزال تتلقى أقوى دعم ممكن من الحكومات الأخرى في المنطقة.

أما بولينيزيا الفرنسية، فليست بالطبع مدرجة على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم التي تهتم بها اللجنة الخاصة. وشعبها غير وارد في جدول الأعمال الذي ستجرى مناقشته في الأيام الثلاثة القادمة.

غير أنني أتوقع أن يتساءل الناس في جميع أنحاء المنطقة عن سبب ذلك. ومثلهم، أجد من الصعب علي تصور بولينيزيا الفرنسية كجزء من فرنسا، ليس بسبب البعد الجغرافي بينهما فحسب، بل لأنه يبدو أنهما بعيدتان كثيرا عن بعضهما في العديد من الأمور الأخرى.

فالأقاليم السابقة في أجزاء أخرى من المنطقة التي اندمجت مع دول أخرى أو ارتبطت بها ارتباطا حرا قامت بذلك بعد أن منحت شعوبها الخيار عن طريق إجراء شرعي لتقرير المصير تم بإشراف مراقبين دوليين.

ومن الصعب القبول بعدم منح بولينيزيا الفرنسية فرصة مشابهة، وبخاصة حينما نتذكر ما أعرب عنه العديد من سكانها من مشاعر قوية عندما احتجوا ضد قرار فرنسا مواصلة آخر سلسلة لها من التجارب النووية.

ومن الصعب أيضا القبول بأن يُحرم سكان جزيرتي واليس وفوتونا من خيار مماثل.

واسمحوا لي أن أضيف أن ما يقلق حكومتي بشكل خاص ليست نتيجة تقرير المصير بل ممارسة حق تقرير المصير في حد ذاتها.

هذا هو شاغلنا الرئيسي.

ومن منظور واقعي ومستقبلي، فإن "الاستقلال" بمعناه التقليدي لن يكون الحل المثالي لبعض الأقاليم. فهي قد ترغب في الحصول على الحكم الذاتي السياسي، وهي تستحقه ولكن مع المحافظة على صلاتها بالمستعمر السابق. وقد ترغب، لأسباب سليمة اقتصاديا، في تشكيل نوع ما من أنواع العلاقة الاتحادية.

فبعض الدول الجزرية صغيرة لدرجة أنه يبدو من المستحيل أن تعيش بأية طريقة أخرى. فمن المهم للغاية ألا يتم تحرير بعض الأقاليم الصغيرة من الناحية السياسية فحسب، ثم تترك بعد ذلك لتدبر حياتها الاقتصادية بنفسها.

وفي ختام كلامي، أشير إلى أنه يبدو أن ثمة محاولات تبذل لاستخدام مشاكل الأمم المتحدة المالية الحالية لإضعاف الأعمال الهامة التي تضطلع بها المنظمة.

ويجب أن نكون متيقظين إزاء ذلك. ويجب بشكل خاص أن نقاوم الجهود التي قد تبذلها السلطات الاستعمارية المتبقية من أجل تسوية مشاكلها المالية والسياسية في آن واحد عن طريق العمل على الحد من جهود الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار أو وقفها.

وسيكون من دواعي السخرية المريرة فعلا إذا عجز العقد الدولي للقضاء على الاستعمار عن تحقيق أهدافه المعلنة، لا بسبب انتهاء الاستعمار، بل بسبب إنهاء أعمال اللجنة الخاصة نفسها في وقت مبكر.

ويشرف بابوا غينيا الجديدة أن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة قررت عقد هذه الحلقة الدراسية الهامة هنا في بورت موريسبي. ونتمنى لكم النجاح في جميع مداولاتكم.

ونؤيد بشدة جهودكم الرامية إلى كفالة الحقوق الشرعية للشعوب في الأقاليم التي يعرف العالم أنها لا تزال في وضع استعماري. فلم تنته بعد عملية إنهاء الاستعمار في جنوب المحيط الهادئ.

وأرحب بكم من جديد سيدي الرئيس وبزملائكم الذين زاروا بلدنا من قبل.

وإلى جميع الآخرين، أهلا وسهلا بكم.

ويسرني الآن أن أعلن افتتاح حلقة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ.

المرفـق الثانـي

البيـان الـذي أدلـى بـه السيـد كيلـروي جينيـا، وزيـر الخارجيـة والتجـارة فـي بابـوا غينيـا الجديـدة، فـي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

اسمحوا لي أن أعرب لكم، نيابة عن شعب بابوا غينيا الجديدة وحكومتها، عن مدى تقديرنا للفرصة التي أتيحت لنا لاستضافة هذه الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، البالغة الأهمية، التي عقدتها لجنة الأربعة والعشرين الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة.

لقد استفدنا من المعلومات التي وفرها الخبراء والمشتركون الذين قدموا إلى هذا المكان ليطلعونا جميعا على آخر التطورات في منطقتنا وفي الأنحاء البعيدة من العالم.

وقدرنا قيمة الفرص التي أتيحت لنا لنعرب عن آرائنا، ولا سيما بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة لبابوا غينيا الجديدة، بما في ذلك ضرورة ضمان استمرار التقدم نحو تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة مع توفير ضمانات خاصة لسكانها الأصليين من الكاناك.

وسررنا للترحيب بأصدقاء قدامى وعقد صداقات جديدة.

ولئن كنت لم أتمكن، مع الأسف، من حضور العديد من الجلسات شخصيا فقد أطلعتني وزارتي على كل ما دار فيها من وقائع.

وقد سبق أن أعرب لكم الرايت أونرابل السير جوليوس تشان رئيس الوزراء، عن مدى سرور شعب بابوا غينيا الجديدة وحكومتها للشرف الذي أضفي على صاحب السعادة أوتولا سامانا ممثلنا الدائم الموقر لدى الأمم المتحدة، بانتخابه رئيسا للجنة الخاصة.

إن الحكومة ترى يا سيادة الرئيس أن المهارة التي وجهتم بها الحلقة الدراسية إلى خاتمة كللت بالنجاح لا تبرر فحسب ثقتنا بكم بل كان لها أيضا أثر طيب جدا على هذه الأمة بأسرها.

وإني أتطلع الآن، بوصفي وزير الخارجية والتجارة، إلى قراءة الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الحلقة الدراسية، ولا سيما إلى النظر في الطريقة التي تستطيع بها بابوا غينيا الجديدة أن تساعد في تنفيذها.

إن تاريخ بابوا غينيا الجديدة وموقعها والتزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة تعني كلها أن مسألة إنهاء الاستعمار هي بالنسبة لنا أكثر من مجرد بند من بنود عديدة في جدول أعمال دولي حافل.

إنها مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لنا.

ويرجع ذلك إلى إيماننا بأن من حق جميع الشعوب والأقاليم المستعمرة أن تحصل على نفس الفرص التي حصلنا عليها وأن تضطلع بنفس المسؤوليات التي اضطلعنا بها، دون أدنى اختلاف، كما يرجع إلى اهتمامنا البالغ بسكان كاليدونيا الجديدة الأصليين من الكاناك، ومشاعر الزمالة القوية التي نكنها لهم.

ولقد كان لبابوا غينيا الجديدة دائما روابط وثيقة بالبلدان الجزرية الأخرى الواقعة في جنوب المحيط الهادئ.

وتجد هذه الروابط تعبيرا لها في السهولة التي نتوصل بها إلى توافق الآراء في مجموعة "رأس الحربة" الميلانيزية ومنتدى جنوب المحيط الهادئ.

وبابوا غينيا الجديدة هي حاليا في مركز فريد إذ أنها تتقلد رئاسة كلتا المنظمتين.

وتعلمون ولا شك أن مجموعة "رأس الحربة" الميلانيزية اجتمعت في الواقع من بضعة أيام فقط في إحدى أجمل جزرنا الواقعة في مقاطعة خليج ملنى وهي جزيرة كيريوينا، للترحيب بفيجي كعضو في المجموعة ولمناقشة جدول أعمال حافل بالمسائل الهامة، ومنها الحالة في كاليدونيا الجديدة.

وقد سبق أن أبلغكم الرايت أونرابل رئيس الوزراء، أن أعضاء مجموعة "رأس الحربة" الميلانيزية يساورهم قلق عميق إزاء أي إشارة إلى احتمال عدم الوفاء بأحكام اتفاقات ماتينيون كما اتفق عليها سابقا.

وأيد الأعضاء بشدة الدعم القوي الذي أعرب عنه منتدى جنوب المحيط الهادئ لتنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا كاملا وبدون أي تأخير لا موجب له.

ومنحوا مساندتهم الكاملة للقرار الذي اتخذه منتدى عام ١٩٩٥ بإرسال وفد على المستوى الوزاري لاستقصاء الحالة في كاليدونيا الجديدة وتقديم تقرير عنها إلى منتدى عام ١٩٩٦.

وغني عن البيان أن حكومتي تؤيد الموقف الذي اتخذه منتدى جنوب المحيط الهادئ ومجموعة "رأس الحربة" الميلانيزية تأييدا تاما.

ولئن كنا ندرك أن الأقاليم الفرنسية الأخرى في جنوب المحيط الهادئ ليست على قائمة الأمم المتحدة، فنحن نؤمن أيضا بأن العمل الذي تقوم به اللجنة لن يكتمل ما لم يصبح العقد الدولي للقضاء على الاستعمار نافذا في هذه الأقاليم أيضا.

وحتى مع ترحيبنا بنهاية التجارب النووية الفرنسية في منطقتنا فإن بابوا غينيا الجديدة تعتقد، بوجه خاص، أن على فرنسا مسؤوليات مستمرة تجاه جنوب المحيط الهادئ ككل.

ولا بد من ضمان الرصد الصحيح لمواقع التجارب النووية السابقة في بولينيزيا الفرنسية بحثا عن علامات لأي آثار غير مرغوب فيها ناجمة عن برنامج التجارب، وإتاحة النتائج للدول الأخرى في المنطقة، واتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة هذه الآثار عند الاقتضاء.

ونحن نناشد فرنسا أن تفي بمسؤولياتها الناشئة عن برنامج تجاربها النووية السابق.

وقد سبق أن ذكر الرايت أونرابل رئيس الوزراء أن بابوا غينيا الجديدة تعترف وترحب بالجوانب الإيجابية العديدة للدور الذي تؤديه فرنسا في جنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك المساهمات التي قدمتها بموجب اتفاقية لومي.

ومع ذلك لا يسعنا التغاضي عن مسؤولية فرنسا المستمرة في الحفاظ على رفاهية شعب بولينيزيا الفرنسية ومواصلة تحسينها الآن بعد أن بدأت مرافق التجارب النووية تغلق أبوابها والفوائد الاقتصادية الجانبية تتقلص.

وقد أسعدتني عندما استعرضت في وقت سابق من هذا العام القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ملاحظة التفهم الذي أعرب عنه إزاء الأوضاع الداخلية في إشارة القرار ٣٨/٥٠ إلى "الظروف الخاصة لكل إقليم من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية".

وبوصفي مواطنا لبلد ذي دستور وطني المنبع - وعضوا في برلمان مارس سلطته لتعديل الدستور ليسار الاحتياجات الوطنية المتغيرة - فإنني أرحب باعتراف الأمم المتحدة بالأهمية العظمى لضمان مراعاة الدساتير والقوانين والسياسات مراعاة كاملة للأوضاع المحلية.

واقتناعا مني بوجود صلة وثيقة بين التنمية والاستقلال الحقيقي، فإنني أرحب كذلك بالأهمية التي علقت على النمو الاقتصادي والتنويع.

وفي اعتقادي أن ملاحظة القرار ٣٨/٥٠ مع التقدير "ما تبديه [نيوزيلندا] من تعاون نموذجي متواصل في أعمال اللجنة الخاصة" وترحيبه بالتزام نيوزيلندا بالنزول عند رغبات شعب توكيلاو في تقرير وضعه

السياسي في المستقبل إنما هو رمز للطريقة المنظمة والسلمية بوجه عام التي جرى بها إنهاء الاستعمار في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

وحكومتي تؤيد المشاعر المعرب عنها في هذا القرار.

ونعتقد أنها دليل قوي على إمكانية واستصواب الأخذ بنهج تعاوني حقيقي إزاء إنهاء الاستعمار.

ونحن نحث السلطات الأخرى القائمة بالإدارة على الاقتداء بنيوزيلندا.

ولقد كانت منطقة جنوب المحيط الهادئ تتميز بالإبداع الشديد في ابتكار نهج لإنهاء الاستعمار تراعي الأوضاع المحلية مراعاة تامة.

والواقع أن الأشكال المختلفة من الحرية الموجودة في المنطقة من حيث تكوين الجمعيات، ساهمت مساهمات هامة في نظرية إنهاء الاستعمار والممارسات المتبعة في إنهائه، والأهم من ذلك ما كان لها من مساهمات في تلبية الاحتياجات الوطنية الخاصة.

وإني على يقين من أن زوارنا استفادوا من الاستماع إلى الخبرة التي اكتسبتها منطقتنا كاستفادتنا تماما من الوقوف على الأوضاع والخيارات الجاري النظر فيها في أجزاء أخرى من العالم.

وكانت تلك الخبرة، بالطبع، متفقة تماما والقانون الدولي.

وقد سارت مع الاحترام الكامل لسيادة الدول ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وعلى أساس الاحترام المتواصل لهذه الدعائم الحيوية من القانون الدولي، تبقى بابوا غينيا الجديدة ملتزمة بإنهاء الاستعمار وتؤيد بقوة العمل المتواصل للجنة الخاصة.

واسمحوا لي أن أضيف بأن تأييدنا ليس لمجرد إنهاء الاستعمار كهدف بحد ذاته.

بل إننا، تبعا للعديد من قرارات الأمم المتحدة والمسائل التي نوقشت في هذه الحلقة الدراسية، نشجع اللجنة الخاصة بوجه خاص والمجتمع الدولي بوجه عام على التطلع إلى المستقبل.

ونحن نرحب بخاصة بالنظر في الخيارات التي تساعد في الحفاظ على الأمن وتعزيز رفاهية المستعمرات السابقة بعد إنهاء الاستعمار.

إن فكرة إنتهاء مسؤوليات المجتمع الدولي تجاه البلدان الجزرية الصغيرة بمجرد استقلالها هي فكرة لا نستطيع القبول بها في وقت يتعرض فيه بقاء بعض جيراننا ذاته للخطر من احتمال حدوث تغير مناخي فادح.

وتبين المسائل والخيارات التي ينظر فيها منتدى جنوب المحيط الهادئ فيما يتعلق بموضوعنا الراهن المعنون "ضمان مواصلة التنمية بعد عام ٢٠٠٠"، أن ثمة قلقا يشاطره العديدون إزاء رفاهية المنطقة بأسرها في المستقبل، بما في ذلك قدرتها على التصدي لما يمكن أن تتعرض له من تهديدات إجرامية وكوارث طبيعية.

والتزام بابوا غينيا الجديدة الراسخ بسياسة "التعاون مع بلدان المحيط الهادئ" يعني أن شواغل المنطقة تشكل جزءا من خطة المحيط الهادئ التي اعتمدتها الحكومة.

والنهج التقدمي الناجح بصورة ملفتة للأنظار الذي تتبعه منطقة المحيط الهادئ في التعاون الإقليمي يعني أننا قادرون بوجه خاص على العمل مع مراعاة الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في تحقيق الأهداف العالمية.

ونحن نرحب، بالتالي، بمواصلة اللجنة الخاصة النظر في المسائل ذات الصلة، بما في ذلك الآراء التي أثارها المشتركون في هذه الحلقة الدراسية.

وأخيرا، دعوني أوضح بما لا يدع مجالا للشك أنني وإن كان قد شرفني الإدلاء بالبيان الختامي في هذه الحلقة الدراسية، فإن بابوا غينيا الجديدة لا تعتقد أن أعمال الحلقة الدراسية هذه أو أعمال اللجنة الخاصة ستنتهي بانفضاض مجلسنا اليوم.

والحقيقة أن من الواضح مما قلته حتى الآن عن ضرورة التفكير - وتوخي الحذر - حتى بعد إنتهاء الحكم الاستعماري بمدة طويلة. أننا لن نكون أصحاب مسؤولية لو سمحنا لأي أحد بتكوين الانطباع الخاطئ بأن هذا المشروع الهام، مشروع العمل على إنهاء الاستعمار، أصبح الآن منتهيا.

إن علينا إيلاء الاعتبار لمصالح شعوب باقي الأقاليم.

وعلينا فضلا عن ذلك البت في مسائل عالمية تؤثر في هذه الشعوب كما تؤثر فينا.

وبابوا غينيا الجديدة تدرك تماما ما تواجهه الأمم المتحدة الآن من صعوبات مالية.

وقد حاولت الحكومة، في الواقع، المساعدة في منع ما لهذه الصعوبات من آثار سلبية على المسائل والأنشطة ذات الأهمية العالمية، بتقديمها مساهمة خاصة لدعم مبادرة وطنية في الأمم المتحدة وبالمساعدة في استضافة هذه الحلقة الدراسية.

ونحن نعترف بمشروعية اهتمام جميع أعضاء الأمم المتحدة بضغط النفقات غير الضرورية.

والواقع إننا نشاطرهم هذا الاهتمام.

ولكننا نؤمن في الوقت نفسه بأن ثمة مسائل معينة، ومنها إنهاء الاستعمار، تهم بعض الأعضاء بصورة خاصة.

ونحن ندرك أيضا أنه قد يكون لدى أعضاء آخرين أهداف وطنية مشروعة مختلفة.

لذا تعتقد بابوا غينيا الجديدة أنه ينبغي أن تتوخى الأمم المتحدة الحذر من محاولات تقويض أعمالنا لأسباب يمكن أن يستدل عليها في نهاية الأمر.

ونحن عند التزامنا الراسخ بالأهداف التي تسعى اللجنة الخاصة إلى بلوغها وبالعمل الهام الذي تقوم به.

ويسرني، بالتالي، الإعراب عن سعادة بابوا غينيا الجديدة لتمكنها من استضافة هذه الحلقة الدراسية ومن الاشتراك في المداولات التي أجريتموها والاستفادة من النتائج التي توصلتم إليها.

وبالنيابة عن شعب بابوا غينيا الجديدة وحكومتها أتمنى لكم جميعا التوفيق في أعمالكم الجارية ولتصاحبكم السلامة في رحلة العودة إلى أوطانكم.

المرفق الثالث

قائمة المشتركين

ألف - الوفد الرسمي للجنة الخاصة

بابوا غينيا الجديدة	صاحب السعادة السيد أوتولا أوتوك ساماناً، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة
كوبا	صاحب السعادة السيد بيدرو نونييز - موسكيرا، ممثل نائب رئيس اللجنة الخاصة
الجمهورية العربية السورية	الدكتور فاروق العطار، مقرر اللجنة الخاصة
جمهورية تنزانيا المتحدة	سعادة السيد داودي نغيلوتوا مواكاواغو، عضو اللجنة الخاصة

باء - الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الأرجنتين	السيدة ماريا فرنندا - كانياس
اسبانيا	السيد أوغستين سنتوس مارافير
استراليا	السيد بول ديفيس
اندونيسيا*	سعادة السيد فرانسيسكو كرافيير لوبيز داكروز السيد توماس سامودرا سريويدجاجا السيد دومنغوس م. دوريس سواريس السيد تاتانغ ديرادجات السيد فردوس السيد انتانغ هدايات
الجماهيرية العربية الليبية	السيد ابراهيم م. مرح
فانواتو	السيد جين سيسي
الفلبين	السيد سولبيسيو م. كونفيادو

---

* عضو في اللجنة الخاصة.

فيجي*	صاحب الساعة السيد بوسيسي و. بون

ماليزيا	السيد بكر بن أمان

جيم - السلطات القائمة بالادارة

البرتغال	السيد خوزيه فرناندو دا كوستا باريرا
نيوزيلندا	السيد لندسي واط

دال - ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

توكيلاو	السيد لندسي واط
تيمور الشرقية	السيد جواو كراسكالياو
جبل طارق	الأونورابل بيتر غاروانا السيد أرنست مونتادو
جزر تركس وكايكوس	الأونورابل صمويل هارفي
جزر فوكلاند (مالفيناس)	السيدة نورما أدواردز
كاليدونيا الجديدة	السيد روك وميتان السيد ريتشارد كالوي السيدة ايبودجاسم ماتشا

هاء - ضيوف بدعوات خاصة

السيد أولافالا أيافييو (ساموا الغربية)

السيدة هيلين فريزر (استراليا)

السيد نيكولاس مكليلان (استراليا)

السيد شون مورغان (استراليا)

السيد بيتر بيري (الولايات المتحدة)

الأونرابل جيف شو (استراليا)

السيد ادوارد ب. وولفرز (استراليا)

واو - المنظمات غير الحكومية

وكالة الكاناك للتنمية	السيد ساريمين جاك بونغكيه
مجموعة آسيا/المحيط الهادئ	السيد أنتوني هاس
المؤتمر الشعبي	السيد يان سيليني أوريغاي
المجلس الوطني للمرأة في فيجي	السيدة توغا فولاونو - ناكانيتابا
رابطة ملاك الأراضي في غـــوام	السيد رونالد تيهان
منتدى الدعوة لحقوق الأفـــراد والمجتمعات المحلية	السيد بويس باركوب
المجلـس الوطني للمرأة (بابـــوا غينيا الجديدة	السيدة ناهان روني
الاتحاد الوطني للطلاب (بابوا غينيا الجديدة)	السيد ماثيو باريب السيد جون نابو\

زاي - المنظمات الاقليمية

منتدى جنوب المحيط الهادئ سعادة السيد بوسيسي و.بون (فيجي)

حاء - مراقب

السيد أليها ندرو بيتس

طاء - الوكالات المتخصصة

برنامج الأمم المتحدة الانمائي السيد فين ريسك - نيلسن
السيدة مينا سياغورا

منظمة الصحة العالمية الدكتور تشيه يي بول تشن

ياء - البلد المضيف

السيد بيتر راكا

السيد بيتر ايفياري

السيد كابا ياركا

السيد بيتر واينغ

المرفق الرابع

قرار بالاعراب عن التقدير لحكومة بابوا غينيا الجديدة وشعبها

إن المشتركين في الحلقة الدراسية الاقليمية لمنطقة المحيط الهادئ

وقد اجتمعوا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في بورت مورسبي من أجل تقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما تطورها السياسي نحو تقرير المصير بحلول عام ٢٠٠٠،

وقد استمعوا إلى الكلمة الهامة التي أدلى بها الرايت أونرابل سير جوليوس تشان، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة،

يعربون عن امتنانهم العميق لحكومة بابوا غينيا الجديدة وشعبها لتزويدهما اللجنة الخاصة بالمرافق اللازمة لحلقتها الدراسية، ولمساهمتهما العظيمة في انجاح الحلقة الدراسية، ولا سيما لما حظي به المشتركون والمراقب من ضيافة بالغة السخاء والكرم واستقبال حار وودي طيلة فترة إقامتهم في بابوا غينيا الجديدة.

- - - - -